

اليمنت الدوحة ذ م م أحكام وشروط الشراء

1. أحكام عامة

أ. في هذه الشروط يُقصد بـ "المشتري" اليمنت الدوحة ذ م م إحدى شركات مجموعة اليمنت ماتريالز تكنولوجي. يُقصد بـ "المورد" المورد المبين اسمه في طلب الشراء. يُقصد بـ "البضائع" البضائع أو المواد الأخرى المبينة في طلب الشراء وأي بضائع أو مواد ثانوية ضرورية. يُقصد بـ "الخدمات" الخدمات المبينة في طلب الشراء وأي خدمات ثانوية أخرى. يُقصد بـ "الشركة" اليمنت الدوحة ذ م م وأي من الفروع التابعة لها (وفقاً للمعنى المبين في المادة 1159 من قانون الشركات 2006 بالمملكة المتحدة). يُقصد بـ "العقد" العقد (الذي يتضمن هذه الأحكام والشروط وطلب الشراء) المبرم بين المشتري والمورد لبيع البضائع و/أو الخدمات وشراؤها. يُقصد بـ "طلب الشراء" طلب شراء المشتري الخاص بالبضائع و/أو الخدمات المقدمة من قبل المورد. يُقصد بـ "ضمانات المورد" الضمانات المقدمة والمنصوص عليها في البنود 5 و5ب، و5ت.

ب. يشكل طلب الشراء عرضاً من المشتري لشراء البضائع و/أو الخدمات من المورد وفقاً لهذه الشروط. يُعد طلب الشراء مقبولاً على حدوث أي مما يلي أولاً:

- i. إصدار المورد خطاب قبول كتابي للطلب الشراء، أو
 - ii. قيام المورد بأي فعل يتوافق مع تنفيذ طلب الشراء.
- وفي تلك اللحظة وذلك التاريخ يُعد العقد نافذاً.

ت. تشمل هذه الشروط وطلب الشراء جميع الأحكام التي اتفق عليها الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذا العقد وتُبطل هذه الشروط أي اتفاقات أو تعهدات كتابية أو شفوية سابقة، أو مستندات عروض أو تفاهات بين الطرفين (بما في ذلك أي أحكام أو شروط يطالب المورد بتطبيقها بموجب أي نشرة أو قائمة أسعار أو إقرار خاص بطلب الشراء أو ما شابه من مستندات). تنطبق هذه الشروط فقط على استثناء أي أحكام أخرى يسعى المورد إلى فرضها أو إضافتها أو أي أحكام متضمنة بموجب التجارة أو العرف أو الممارسات أو سياق المعاملة. يُعد أي تغيير يطرأ على طلب الشراء أو هذه الشروط غير نافذ ما لم يجري الاتفاق عليه صراحة بشكل كتابي من قبل المشتري. يجب ألا تؤثر هذه الشروط على الحقوق التشريعية أو الحقوق القانونية الأخرى للمشتري.

ث. العناوين في هذه الأحكام ولشروط للتيسير فقط ويجب ألا تؤثر على تفسيرها. يجب أن تفسر كلمة "تشمل" بحيث لا تحدد الأثر العام للكلمات السابقة عليها وبحيث لا تكون الأمثلة الواردة حاصرة أو مقيدة للمسائل المشار إليها.

2. تسليم البضائع/ تقديم الخدمات

أ. يقوم المورد بتسليم البضائع و/أو إنجاز تقديم الخدمات بحلول تاريخ (تواريخ) التسليم أو تاريخ الإنجاز المبين في طلب الشراء. في حالة عدم تحديد مواعيد، يكون تسليم البضائع و/أو إنجاز الخدمات في غضون 28 يوماً من تاريخ طلب الشراء أو بحلول تاريخ لاحق الذي قد يجري الاتفاق عليه بين المشتري والمورد كتابياً. وقت تسليم البضائع و/أو إنجاز الخدمات هو جوهر العقد.

ب. يجري تسليم البضائع وتقديم الخدمات إلى المشتري في المكان (الأماكن) المحددة في طلب الشراء (أو في حالة عدم تحديد مكان، في مقر المشتري الذي تم إرسال طلب الشراء منه) وبالطريقة (الطرق) المحددة في طلب الشراء (أو في حالة عدم تحديد طريقة، باستخدام الطرق التي تتوافق مع أفضل ممارسات الصناعة المعترف بها).

ت. على المورد تسليم كمية البضائع المبينة في طلب الشراء. يجوز للمشتري وفقاً لتقديره قبول التغيير في الكمية والسداد على أساس التناقص مقابل الكمية المسلمة فعلياً.

ث. يتعين تعبئة البضائع وتخزينها حسب الأصول أثناء المرور العابر حتى تصل إلى وجهتها في حالة سليمة. تُضمن جميع العبوات وبنود التعبئة الأخرى في السعر وتكون غير قابلة للإعادة ما لم ينص طلب الشراء على غير ذلك.

ج. يلتزم المورد على نفقته الخاصة بالحصول على أي تراخيص أو تصاريح أو موافقات استيراد/ تصدير ضرورية (شاملة التصاريح وموافقات العمل) لتوريد وتسليم البضائع أو توفير الخدمات، كما يلتزم بالامتثال لها.

ح. يملك المشتري أو ممثليه الحق في معاينة البضائع وفحصها ومعاينة تقديم الخدمات، ويمنح المورد بشكل غير قابل للنقض إلى المشتري الحق في دخول مقره لهذه الأغراض. إذا نجم عن هذه المعاينة أو الفحص عدم رضا المشتري عن امتثال البضائع أو الخدمات للعقد وقام المشتري بإخطار المورد بذلك، يلتزم المورد بناءً عليه باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان الامتثال. لا يتضمن إجراء المعاينة أو الفحص أي موافقة من جانب المشتري.

- خ. يجوز للمشتري في أي وقت إجراء تغييرات بشكل كتابي تتصل بطلب الشراء بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على مواصفات البضائع أو طريقة أداء الخدمات أو الكميات أو التعبئة أو زمان ومكان تسليم البضائع أو أداء الخدمات. في حالة ما إذا أسفرت تلك التغييرات عن زيادة في التكلفة أو الوقت اللازم لتسليم البضائع و/أو أداء الخدمات، يجري تعديل السعر و/أو جدول تسليم البضائع أو أداء الخدمات بصورة منصفة. يجب على المشتري أن يوافق على أي مطالبة للتعديل يقدمها المورد كتابياً قبل بدء المورد في تنفيذ تلك التغييرات.
- د. يملك المشتري الحق في إلغاء طلب الشراء كلياً أو جزئياً بموجب إشعار مرسل إلى المورد في أي وقت قبل تسليم البضائع أو أداء الخدمات، وفي تلك الحالة تكون المسؤولية الوحيدة التي تقع على عاتق المشتري هي سداد تعويض عادل ومعقول إلى المورد نظير الأعمال قيد التنفيذ في وقت الإلغاء لكن يجب ألا يشمل ذلك التعويض خسارة الأرباح المتوقعة أو أي خسارة تبعية.

3. السعر والساد

- أ. ما لم ينص طلب الشراء على خلاف ذلك، لا يشمل سعر البضائع و/أو الخدمات ضريبة القيمة المضافة لكن يشمل جميع الرسوم الجمركية أو الرسوم أو الضرائب أو تكلفة التوصيل أو النقل أو التعبئة أو التوريد إلى المشتري ولا يجوز تعديله بدون موافقة كتابية مسبقة من المشتري.
- ب. في حالة عدم ذكر سعر في طلب الشراء، يجب الاتفاق على السعر كتابياً مع المشتري قبل تنفيذ المورد لطلب الشراء.
- ت. لا يُسدد المشتري فواتير المورد ما لم يُذكر فيها رقم طلب الشراء ونسبة ضريبة القيمة المضافة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المحتسب ورقم التسجيل الضريبي الخاص بالمورد إن كان منطبقاً. ويُستحق سداد الفواتير على المشتري بعد (60) ستين يوماً من تاريخ الفاتورة التي يستلمها المشتري من المورد ما لم ينص طلب الشراء على خلاف ذلك. لا يحق للمورد إرسال فاتورة إلى المشتري حتى تسليم البضائع إليه أو إنجاز الخدمات ما لم ينص طلب الشراء على خلاف ذلك.
- ث. يجري السداد من قبل المشتري دون إخلال بأي مطالبات أو حقوق قد يملكها المشتري ضد المورد ولا يشكل السداد موافقة من جانب المشتري فيما يتصل برضاه عن أداء المورد لالتزاماته بموجب العقد. يجوز للمشتري حجز أي مبالغ مستحقة بموجب العقد في حالة نشوء أي نزاع أو مطالبة ضد المورد.
- ج. يجوز للمشتري بموجب إخطار كتابي مرسل إلى المورد خصم أي أو جميع المبالغ المستحقة للمورد من جانب المشتري نظير البضائع أو الخدمات مقابل أي مبلغ مستحق من المورد لأي شركة (دون إخلال بسبل الانتصاف الأخرى الخاصة بالمشتري فيما يتصل بأي تقصير من جانب المورد).

4. المسؤولية والملكية

- أ. تنتقل مسؤولية البضائع وملكيته إلى المشتري عند تسليمها إليه (أو إن كان ملائماً عند استلام البضائع من قبل شركات النقل التابعة للمشتري) شريطة أنه في حالة نقل البضائع المتصلة بالخدمات إلى المشتري، تنتقل المسؤولية والملكية إلى المشتري عند اندماجها في أو دخولها إلى مقر أو عقار المشتري أو عند إنجاز الخدمات (أيهما يحدث أولاً).
- ب. في حالة قيام المشتري بتوريد مواد و/أو معدات إلى المورد على أساس مجاني لاستخدامها في تصنيع البضائع التي ستورد إلى المشتري بموجب العقد، تظل تلك المواد و/أو المعدات في جميع الأوقات ضمن ممتلكات المشتري لكنها تكون في عهدة المورد منذ استلامها بواسطة المورد. يلتزم المورد باستخدام تلك المواد و/أو المعدات فقط لأغراض تصنيع البضائع الواردة في العقد، ويجب ألا تخضع تلك المواد و/أو المعدات لأي رسوم أو رهن أو أعباء ويجب عندما يكون ذلك عملياً بصورة مقبولة الحفاظ على تلك المواد و/أو المعدات مفصولة ومعرفة بصورة واضحة على أنها ملكية المشتري.
- ت. يلتزم المورد بالحفاظ على جميع المواد والمعدات والأدوات والرسومات والمواصفات والبيانات المقدمة من قبل المشتري إلى المورد ("مواد المشتري") في مكان آمن على مسؤوليته والحفاظ على مواد المشتري بحالة جيدة حتى إعادتها إلى المشتري إضافة إلى عدم التصرف في مواد المشتري أو استخدامها لأي غرض بخلاف ما نصت عليه تعليمات المشتري الكتابية أو تفويض المشتري الكتابي.
- ث. تظل ملكية جميع الأصناف المقدمة إلى المورد من أجل أو المتصلة بتزويد الخدمات خاصة بالمشتري في جميع الأوقات وعلى المورد عدم ممارسة أو إضافة أو الادعاء بممارسة أو إضافة أي رهنات أي كانت طبيعتها تتصل بتلك الأصناف ويظل المورد مسؤولاً عنها إلى حين إتمام الخدمات وإعادة تسليمها إلى المشتري (عندها تعود المسؤولية إلى المشتري).

5. الضمان والالتزامات

- أ. في حالة البضائع يضمن المورد للمشتري ما يلي:
- i. تسليم البضائع بصورة متوافقة مع المواصفات و/أو الرسومات المقدمة من قبل المشتري إلى المورد أو في حالة عدم وجود أيًا من ذلك، يتعين أن تكون متوافقة مع مواصفات المورد القياسية وأي بيان أو عينات؛
- ii. يتعين أن تتسم البضائع بجودة مرضية (وفقاً لمعاني القانون المدني رقم 22 لعام 2004 وقانون حماية المستهلك رقم 8 لعام 2008 وتعديلاتهما) وتصميم سليم ومواد جيدة ومهارة في التنفيذ وأن تناسب أي غرض أرساه المورد أو حدده المشتري أو

وفقاً لما يرسبه العقد أو المعاملات بين الطرفين بصورة معقولة، وعلى المورد أن يحتفظ بجميع أصناف المشتري والمواد الأخرى (إن وجدت) المقدمة إليه من أجل أو فيما يتصل بتوريد المواد في عهده على مسؤوليته الخاصة وعليه معاملتها بأقصى درجات العناية والمهارة المعترف بها في الصناعة؛ و

iii. تمثل البضائع لجميع القوانين والمعايير واللوائح المعمول بها (وأي مجموعات أو كميات أو متطلبات أخرى ينص عليها طلب الشراء) بخصوص تصنيع البضائع وتعبئتها ووضع العلامات عليها وتخزينها وإدارتها وتسليمها فضلاً عن جميع لوائح الصحة والسلامة والبيئة والمعايير الأوروبية والبريطانية وأفضل معايير الصناعة المعترف بها.

ب. في حالة الخدمات يضمن المورد للمشتري ما يلي:

i. توافق الخدمات عند إتمام تزويدها إلى المشتري مع المواصفات المتفق عليها أو في حالة عدم تحديد مواصفات مع مواصفات المورد القياسية وأي وصف أو توضيح وبخلاف ذلك يجب أن تكون الأفضل من نوعها المقدمة في التجارة وأن تحظى برضا المشتري المعقول؛

ii. أن تقدم الخدمات بأعلى معايير العناية والمهارة والبراعة المعترف بها في التجارة وعلى المورد الحفاظ على جميع أصناف المشتري والمواد الأخرى (إن وجدت) المقدمة إليه من أجل أو فيما يتصل بتوريد الخدمات آمنة في عهده على مسؤوليته الخاصة وعليه معاملتها بأقصى درجات العناية والمهارة المعترف بها في الصناعة؛

iii. على المورد استخدام طاقم العاملين الذي يتمتع بالمهارة والخبرة الملائمة لأداء المهام الموكلة إليهم وتوفير عدد كافي من العاملين لضمان أداء التزامات المورد وفقاً لهذا العقد؛

iv. على المورد استخدام البضائع والمواد والمعايير والأساليب الأفضل في جودتها وضمان أن المنجزات وجميع البضائع والمواد الموردة والمستخدمة في الخدمات أو المنقولة إلى المشتري سوف تكون خالية من عيوب في الصنعة والتركيب والتصميم؛

v. يجب أن تقدم الخدمات وفقاً لجميع المعايير و/أو اللوائح و/أو المتطلبات القانونية المعمول بها وجميع المعايير الأوروبية والبريطانية ذات الصلة وأفضل الممارسات المعترف بها في الصناعة؛ و

vi. في حالة تقديم الخدمات في مقر المشتري أو داخله، يلتزم المورد بجميع سياسات المشتري ذات الصلة (بما في ذلك سياسات الصحة والسلامة والسياسات الصحية وسياسات الأنظمة وأمن المعلومات) إضافة إلى لوائح المشتري في المطبقة في الموقع من وقت لآخر فضلاً عن جميع الطلبات الأخرى المعقولة التي يطلبها المشتري.

ت. يضمن المشتري أنه لن يفعل أو يُغفل أي شيء من شأنه أن يسبب للمشتري خسارة أي ترخيص أو صلاحية أو موافقة أو تصريح يعتمد عليه لأغراض تنفيذ أعماله ويقر المورد أن المشتري قد يعتمد أو يتصرف على الخدمات.

ث. في حالة وجد المشتري أن البضائع و/أو الخدمات (أو أيًا منهم) غير متوافقة مع ضمانات المورد (مهما كان قدر الخرق طفيفاً)، يجوز للمشتري بموجب إخطار مرسل إلى المورد:

i. رفض أي من البضائع أو أي جزء منها (بما في ذلك أي أو كل الخدمات غير المتأثرة بذلك الإخفاق في الامتثال) و/أو المطالبة برد أي مبالغ مدفوعة بالفعل فوراً و/أو إلغاء طلب الشراء ولتجنب الشك، يكون هذا الحق متاحاً للمشتري حتى لو قام المشتري بإعادة بيع البضائع أو التصرف فيها بطريقة أخرى؛

ii. رفض أي تسليم إضافي لأي بضائع أو أي تقديم إضافي للخدمات (متضمنة في عقد آخر)؛

iii. مطالبة المورد بإصلاح أو استبدال البضائع أو إعادة أداء الخدمات إلى الحد المرضي للمشتري (مجائاً) وفي غضون 30 يوماً في كلا الحالتين). ولا يمنع أي طلب للتصحيح أو التصليح أو الاستبدال أو إعادة الأداء المشتري من رفض البضائع و/أو الخدمات في حالة إخفاق المورد في الامتثال أو في حالة كان تصحيحها أو إصلاحها أو إعادة أدائها غير مرضياً. ويتعين أن يتوافق أي استبدال للبضائع أو إعادة أداء للخدمات مع ضمانات المورد من جميع النواحي؛ و/أو

iv. على المورد (بنفسه أو من خلال الاتفاق مع الغير) تصحيح أو تعديل أو إصلاح أو بأي صورة تدارك العيوب في البضائع أو إعادة أداء الخدمات على نفقة المورد. يقوم المورد فوراً وبناء على الطلب برد تكاليف ومصروفات التصحيح أو التعديل أو الإصلاح أو التدارك أو إعادة الأداء إلى المشتري.

ج. يحتفظ المشتري بالبضائع التي يدعي عدم امتثالها ل ضمانات المورد إلى الحد الممكن لمعاينتها من قبل المورد (شريطة أن يقوم المورد بمعاينة البضائع في غضون 14 يوماً من تاريخ إخطاره بالعيوب المدعى به من قبل المشتري) ويلتزم إن كان ممكناً بصورة معقولة بردها إلى المورد على نفقته الخاصة.

ح. يلتزم المورد بتدبير والمحافظة على سريان تأمين مع شركة تأمين معروفة ضد الخسارة أو الضرر أيًا كان نوعه لصالح المشتري وموظفيه وملكيته وأي طرف آخر سواء نجم الضرر عن تقصير المورد (أو مقاوليه من الباطن) في تقديم الخدمات أو توريد البضائع أو أي أمر آخر نجم عن إهمال المورد (أو مقاوليه من الباطن) في توفير مبالغ ملائمة لتغطية أي خسارة أو ضرر محتمل قد يتكبده المشتري (أو المبالغ الأخرى التي قد يحددها طلب الشراء). ويلتزم المورد بتقديم ما يُثبت ذلك الغطاء التأميني عند طلب المشتري ذلك.

6. القوة القاهرة

يملك المشتري الحق في تأجيل موعد التسليم أو السداد، و/أو إلغاء طلب الشراء، و/أو إجراء أي تغيير آخر على العقد في حالة ما إذا مُنع أو تأخر عن تنفيذ أعماله بسبب ظروف خارج نطاق سيطرته المعقولة (بما في ذلك أحداث القضاء والقدر والحروب والحرائق وتعطل معدات المصنع وعدم توافر الوقود أو الطاقة والسيول والعواصف والأعاصير والانفجارات وحالات الطوارئ الوطنية).

7. الملكية الفكرية؛ مطالبات الغير

- أ. تظل جميع التصميمات والرسومات والمطبوعات والعينات والمواصفات والمواد الأخرى التي أعدها المشتري لأغراض هذا العقد وأي أصناف أخرى أعدها المورد لأغراض هذا العقد تمثل أو تشمل أو تشكل تصميمات مملوكة أو أي ملكية فكرية أخرى (شاملة براءات الاختراع والاختراعات والمعرفة الفنية والأسرار التجارية والتصميمات المسجلة وحقوق النشر وحقوق قواعد البيانات والعلامات التجارية وعلامات الخدمات والشعارات وأسماء نطاقات الأنترنت واسم العمل التجاري والأسماء التجارية وحقوق التصميم) الخاصة بالمشتري أو التي أعدها المورد وفقاً لتكليف من قبل المشتري أو مواصفاته ملكاً للمشتري أو تصبح ملكاً له (حسب مقتضى الحال) ويجب إعادتها إلى المشتري عند إتمام العقد أو فسخه. يتعهد المورد، بناء على طلب المشتري وبدون أي تكلفة عليه، بتنفيذ أو ضمان تنفيذ (حسب مقتضى الحال) المستندات أو التفويضات أو الإقرارات التي قد تكون مطلوبة بصورة معقولة لاكتساب الحق الكامل والملكية والمصالح في الحقوق الخاصة بالمشتري.
- ب. لا يحق للمورد استخدام أو السماح باستخدام أي علامات تجارية أو أسماء تجارية يطلب المشتري تطبيقها أو استخدامها من قبل المورد فيما يتصل بالبيانات أو الخدمات بأي شكل لا يقره المشتري.
- ت. يلتزم المورد بعدم القيام بأي عمل أو تفويض أي طرف آخر لعمل أي تصرف من شأنه أن يُبطل أو يتعارض مع أي حقوق ملكية فكرية للمشتري كما يلتزم بالآلا يغفل أو يفوض أي طرف آخر بإغفال القيام بأي تصرف من شأنه أن يكون له ذلك الأثر إذا ما تم إغفاله.

8. السرية

يلتزم المورد بالحفاظ على سرية جميع المعارف الفنية والتجارية والمواصفات أو الاختراعات أو العمليات أو المبادرات أو المعلومات ذات الصلة بالأعمال أو شؤون أو ملكية المشتري أو أي من البضائع أو الخدمات ذات طبيعة وتم الإفصاح عنها إلى المورد أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن من قبل المشتري وأي معلومات سرية أخرى تتصل بأعمال المشتري أو منتجاته أو خدماته قد يحصل عليها المورد (بما في ذلك المعلومات المبينة في البند 7 بدون موافقة كتابية مسبقة من المشتري). يلتزم المورد بتقييد الإفصاح عن هذه المعلومات السرية على موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن الذين يلزم إخطارهم بها لأغراض الوفاء بالتزامات المورد بموجب العقد وعليه التأكيد أن أولئك الموظفين أو الوكلاء أو المقاولين من الباطن يخضعون للالتزام المحافظة على السرية المقابل لذلك الالتزام الملزم للمورد. تظل هذا البند 8 سارية المفعول حتى بعد فسخ العقد.

9. حماية البيانات

- لأغراض هذه البند 9 : "قوانين حماية البيانات" تعني قانون حماية البيانات الشخصية رقم 13 لعام 2016 وتعديلاته وما يحل محله من وقت لآخر ("قانون حماية البيانات") و/أو تشريعات حماية البيانات الأخرى المعمول بها والمنطقة؛ وتحمل كل من "معالجة البيانات الشخصية/ معالجة البيانات الشخصية / البيانات الشخصية المعالجة"، و"المراقب" و"المعالج" و"البيانات الشخصية" و"الفرد" نفس المعاني في قانون حماية البيانات، و(3) "خرق البيانات الشخصية" تعني خرق قوانين حماية البيانات.
- أ. يوافق المورد على عدم تزويد أو إتاحة بيانات شخصية للمشتري بخلاف معلومات الاتصال التجاري (على سبيل المثال رقم هاتف العمل وعنوان البريد الإلكتروني والمسمى الوظيفي وهوية الطاقم التعريفية)، ما لم يكن أي شيء خلاف ذلك مطلوباً لتقديم الخدمات وفي هذه الحالة تُعرف البيانات الشخصية الإضافية تعريفاً محدداً بشكل مُسبق من قبل المورد ويوافق عليها المشتري كتابياً.
- ب. يلتزم المورد عند ممارسته لحقوقه وأدائه لالتزاماته تحت هذا العقد، في جميع الأوقات بالامتثال لجميع الالتزامات القانون العام والتشريعات المتصلة بالبيانات الشخصية شاملة قوانين حماية البيانات. يلتزم المورد إلى الحد الذي يجري فيه معالجة بيانات شخصية من قبل المورد بما يلي: (i) عدم معالجة البيانات الشخصية أو نقل أو تصحيح أو تعديل أو تغيير البيانات الشخصية أو الإفصاح عنها أو السماح بالإفصاح عنها لأي طرف آخر إلا وفقاً للتعليمات الموثقة من قبل المشتري (وما لم يجري الاتفاق على خلاف ذلك، يتعين معالجة البيانات الشخصية على النحو الضروري لتقديم الخدمات وفقاً لأحكام هذا العقد ووفقاً لقوانين حماية البيانات)، ما لم يتطلب القانون الذي يخضع له المورد خلاف ذلك، شريطة أن يخطر المورد المشتري في تلك الحالة بتلك الاشتراطات القانونية قبل معالجة البيانات الشخصية، وذلك ما لم يكن ذلك القانون يحظر تلك المعلومات على أسباب مهمة تتعلق بالمصلحة العامة، (ii) اتخاذ التدابير الفنية والتنظيمية الملائمة ضد المعالجة غير المصرح بها أو غير القانونية لتلك البيانات الشخصية وضد الفقد أو التدمير العرضي لها أو تلفها، ويجب أن تتوافق تلك التدابير مع المواد 13 و 14 من قانون حماية البيانات وأي قوانين حماية بيانات أخرى معمول بها، مع الأخذ في الاعتبار والتأكد من ملائمة حداثة وطبيعة ونطاق وسياق

وأغراض المعالجة وخطر حدوث ضرر قد ينجم عن المعالجة غير المصرح بها أو غير القانونية أو فقد العرضي أو تدمير أو تلف البيانات الشخصية، (iii) عدم نقل البيانات الشخصية لأي دولة خارج دولة قطر دون موافقة كتابية مسبقة من المشتري وفي أي حالة دون اتفاقية نقل بيانات ملائمة. (iv) التأكد أن موظفي المورد الذين قد يملكون وصولاً للبيانات الشخصية يخضعون لالتزامات أو تعهدات المحافظة على السرية الملائمة، (v) تطبيق التدابير التنظيمية والفنية الملائمة لمساعدة المشتري في الوفاء بالتزاماته ذات الصلة المادة 14 من قانون حماية البيانات الشخصية وأي قوانين حماية بيانات أخرى معمول بها مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المعالجة، (vi) عدم السماح لأي مقاول من الباطن بمعالجة البيانات الشخصية "المعالج الفرعي" إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من المشتري، الذي يجب أن تكون موافقته للمورد مشروطة بضمان الامتثال للفصل الثالث من قانون حماية البيانات، (vii) وقف معالجة البيانات الشخصية في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في قوانين حماية البيانات وفي أي حالة في مدة أقصاها (90) تسعين يوماً من تاريخ فسخ أو انتهاء هذا العقد أو إن كان في وقت سابق على ذلك، يجب أن تكون الخدمة المتصلة بها وفي أقرب وقت ممكن بعد ذلك (وفقاً لخيار المشتري) إما تُرد أو تُمسح بشكل آمن من على أنظمتها البيانات الشخصية وأي نسخ منها أو من المعلومات التي تحتويها إلى الحد الذي أو طالما طُلب من المورد الاحتفاظ بتلك البيانات الشخصية بسبب اشتراط قانوني أو تنظيمي.

ت. في حالة استلام المشتري طلباً من فرد لممارسة أي من حقوقه وفقاً للفصل الثاني من قانون حماية البيانات وأي قوانين حماية بيانات أخرى، يلتزم المورد بإخطار المشتري في أقرب وقت ممكن وعليه تطبيق والحفاظ على التدابير الملائمة وتوفير كل المساعدات التي يحتاجها المشتري بصورة معقولة لتمكين المشتري من الامتثال الفوري لطلب الوصول المعني.

ث. يلتزم المورد بإخطار المشتري فوراً ودون أي تأخير (وفي أي حالة في غضون 24 ساعة عند العلم) بحالات خرق البيانات الشخصية أو الظروف التي قد ينشأ عنها خرق للبيانات الشخصية مع تزويد المشتري بمعلومات كافية في غضون إطار زمني يسمح للمشتري بالوفاء بالتزامات الإبلاغ عن خرق البيانات الشخصية بموجب قوانين حماية البيانات وعليه اتخاذ الخطوات اللازمة وفقاً لما يوجه به المشتري (والتصرف بصورة معقولة) للمساعدة في التحقيق في خرق البيانات الشخصية وتخفيف آثاره وتصحيحه.

ج. يلتزم المورد بتزويد المشتري بالمعلومات الإضافية و(حسب مقتضى الحال) السماح بأي أعمال تدقيق أو مراجعة يجريها المشتري أو مدقق فوضه المشتري والمساهمة فيها للتأكد على امتثال المورد للالتزامات المنصوص عليها في البند 9 من هذا العقد شريطة أن يكون ذلك الاشتراط غير ملزم للمورد بتوفير أو السماح بالوصول لمعلومات تتعلق: (i) بمعلومات تحديد الأسعار الداخلية الخاصة بالمورد، أو؛ (ii) المعلومات ذات الصلة بعملاء المورد الآخرين (إلا إذا كان ذلك لازماً أو مطلوباً من قبل سلطة حماية البيانات الرقابية). ويجب على المورد إخطار المشتري فوراً بالتعليمات المقدمة من قبل المشتري بموجب هذا العقد التي يرى أنها تخرق قوانين حماية البيانات.

ح. إن جوهر المعالجة والغرض منها بموجب هذا العقد هو تقديم الخدمات المنصوص عليها في هذا العقد وقد تجري تلك المعالجة البيانات الشخصية في غضون الفترة التي يجري فيها تزويد الخدمات رهناً بالبند 9 (ب) (vii). تكون طبيعة معالجة البيانات الشخصية هي عمليات المعالجة الضرورية لتمكين المورد من أداء الخدمات التي قد تكون موصوفة بصورة أكثر تحديداً في هذا العقد. تتصل المعالجة بعملاء و/أو موظفين المشتري (وفقاً للملائم) وقد تشمل على سبيل المثال لا الحصر الأسماء وتفاصيل الاتصال ومعلومات تعريف الشخصية. تم بيان التزامات وحقوق المشتري بصفته كالمراقب في هذا البند 9 وبقية بنود هذا العقد. يجوز للمشتري إجراء التعديلات المعقولة على البند 9 (ح) هذا من وقت لآخر بموجب إشعار كتابي مرسل إلى المورد وفقاً لما يراه المشتري ضرورياً للوفاء بمتطلبات قوانين حماية البيانات.

10. مكافحة الفساد

أ. يتعهد المورد بالامتثال إلى جميع القوانين والتشريعات واللوائح ومدونات القوانين المعمول بها فيما يتصل بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد بما في ذلك قانون الرشوة 2010 بالمملكة المتحدة وقانون العقوبات رقم 11 لعام 2004 ("قوانين مكافحة الفساد") وعدم قيامه أو إغفاله عن القيام بأي تصرف قد يؤدي إلى جعل المشتري مخالفاً لأي قوانين مكافحة فساد. ويلتزم المورد بالامتثال لسياسات مكافحة الفساد الخاصة بالمشتري وفقاً لما يُخطر به المورد ويرسل إليه كتحديثات من وقت لآخر.

ب. يلتزم المورد بإبلاغ المشتري فوراً عن أي طلب أو مطلب بميزة مالية غير مستحقة أو أي ميزة من أي نوع تلقاها المورد تتصل بأداء هذا العقد.

11. العبودية الحديثة

أ. يلتزم المورد في معرض أدائه لالتزاماته بموجب هذا العقد، بالامتثال وضمان امتثال جميع مقاوليه من الباطن إلى جميع القوانين والتشريعات واللوائح ومدونات القوانين المعمول بها التي تتصل بمنع العبودية والإتجار في البشر بما في ذلك قانون العبودية الحديثة 2015 بالمملكة المتحدة وقانون العقوبات رقم 11 لعام 2004 وقانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم 15 لعام 2011.

ب. يلتزم المورد بتطبيق إجراءات العناية الواجبة على مورديه ومقاوليه من الباطن والمشاركين الآخرين في سلاسل التوريد للتأكد من عدم وجود أي عمليات تتصل بالاستعباد أو الإتجار في البشر في سلاسل توريدهم.

ت. يلتزم المورد بإخطار المشتري في أقرب وقت يعلم عن أي واقعة استبعاد أو اتجار في البشر فعلية أو مشتبه بها في سلاسل التوريد الخاصة به.

12. التعويض

يلتزم المورد بتعويض المشتري عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية وأضرار وإجراءات تقاضي والتزامات ومطالبات وتكاليف ومصروفات (بما في ذلك المصروفات القانونية على أساس التعويض الكامل) التي قد يتكبدها أو يعاني منها المشتري نتيجة أو بسبب أو فيما يتصل بـ:

- i. إخفاق أي بضائع/خدمات في الامتثال لأي من ضمانات المورد؛
- ii. أي بضائع و/أو خدمات معيبة أو أخفقت في الامتثال إلى أي قوانين ولوائح معمول بها؛
- iii. أي تسليم متأخر أو غير كامل للبضائع أو أداء متأخر أو غير كامل للخدمات من قبل المورد؛
- iv. أي خرق آخر لبنود العقد من قبل المورد أو تصرف أو إهمال من جانب المورد أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه (سواء تسبب أو ساهم في وفاة و/أو إصابة شخص أم لا)؛
- v. أي مطالبة مقدمة ضد المشتري تتصل بأي مسؤولية أو خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات ضد موظفي المشتري أو وكلائه من قبل أي عميل أو الغير إلى الحد الذي تكون فيه تلك المسؤولية أو الخسارة أو الفقد والتكلفة أو المصروفات ناجمة عن أو متصلة بالبضائع و/أو الخدمات؛ أو
- vi. أي خرق فعلي أو مزعوم من قبل المورد لحقوق الغير أو المشتري بموجب أي براءة اختراع أو تصميم مسجل أو حق نشر أو حق تصميم أو علامة تجارية أو علامة خدمة أو اسم تجاري أو أي من حقوق الملكية الفكرية الأخرى.

13. فسخ العقد وتعليق الأداء

أ. يحق لمشتري فسخ العقد نهائيًا أو تعليق تنفيذ طلب الشراء كليًا أو أي جزء واجب التنفيذ منه بموجب إخطار كتابي يرسل إلى المورد في حالة:

- i. إخفاق المورد في تسليم أو إرسال البضائع أو بدء أو إنجاز الخدمات في التاريخ أو في غضون المدة (حسب مقتضى الحال) المنصوص عليها في البند 2 أو مخالفة أي بند من بنود العقد؛
- ii. عدم استطاعة المورد على سداد ديونه عند استحقاقها وتوقفه عن (أو التهديد بالتوقف) عن تنفيذ أعماله وعقد أي اتفاق أو صلح مع دائنيه أو ارتكاب أي من أعمال الإفلاس أو صدور أمر أو تمرير قرار ساري بتصفيته أو في حالة تقديم طلب إلى المحكمة أو في حالة تعيين حارس قضائي ومدير أو حارس قضائي أو مدير إداري أو مدير حوزة أو في حالة عانى من أي حالة أخرى تماثل ما سبق ذكره؛ أو
- iii. أصبح لدى المشتري الأسس المعقولة للشك في حدوث الحالة الواردة في البند 13(ii) أو أن المورد لم يسلم البضائع أو يقدم الخدمات وفقًا للعقد.

ب. يقر ويوافق طرفا العقد بعدم لزوم أي أمر من المحكمة لإنفاذ فسخ هذا العقد.

ت. في الظروف المبينة في البند 13 أ يحتفظ المشتري بالحق في نقل أي بضائع قيد الإعداد من أجل العقد من مقر المشتري وإنجازها في مكان آخر أو في نقل أي مواد مقدمة إلى المورد أو نيابة عنه فيما يتصل بالخدمات من مكان معالجتها من مقر المشتري أو التعامل عليها بأي صورة أخرى فيما يتصل بالخدمات. يحق للمشتري أن يُحمل على المورد التكاليف التي تكبدها المشتري لإنجاز البضائع و/أو الخدمات من قبل الغير وأن يدفع إلى المورد النسبة العادلة من السعر نظير أي خدمات قدمها المورد أو نظير البضائع أو المواد التي تم نقلها أو نظير العمل قيد التنفيذ الذي استلمه المشتري.

14. أحكام متنوعة

أ. يتمتع المشتري بكل حق أو سبيل انتصاف بموجب هذا العقد بدون إخلال بأي حق أو سبيل انتصاف آخر له بموجب هذا العقد أو أي عقود أخرى.

ب. لا يوجد في هذا العقد أي حكم يشكل أو يُعد أنه يشكل شراكة بين الطرفين.

ت. لا يجوز للمورد التنازل عن كل أو أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذا العقد أو حوالتها أو رهنها أو التعاقد على تنفيذها من الباطن أو التعامل عليها بأي شكل آخر بدون موافقة كتابية مسبقة من المشتري.

ث. يُعد أي حكم من هذه الشروط اعتبرته السلطة المعنية غير ساري أو باطل أو ملغي أو غير قابل للتطبيق أو غير معقول (كليًا أو جزئيًا) منفصلًا عن بقية الأحكام والشروط إلى حد زوال ذلك عدم السريان أو البطلان أو الإلغاء أو عدم المنطقية وتظل بقية أحكام هذه الأحكام والشروط سارية وغير متأثرة.

ج. يجب أن تكون الإخطارات كتابية وباللغة الإنجليزية وتُرسل إلى عنوان المشتري أو المورد ويجوز أن تُسلم يدًا بيد وعبر بريد الدرجة الأولى أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. في حالة التسليم يدًا بيد، يُعد الإخطار مسلمًا منذ أول يوم عمل تالي على تاريخ

- التسليم. في حالة التسليم بالبريد، يُعد الإخطار مسلماً منذ ثالث يوم عمل تالي على تاريخ إيداع الإخطار في بريد الدرجة الأولى المسبق الدفع. في حالة التسليم بالفاكس أو البريد الإلكتروني، يُعد الإخطار مسلماً في تاريخ الإرسال.
- ح. لا يُعد إخفاق أو تأخير المشتري في المطالبة بأي حق أو سلطة أو سبيل انتصاف تنازلاً عن هذا الحق أو السلطة أو سبيل الانتصاف ولا تحول أي ممارسة جزئية لهذا الحق أو السلطة أو سبيل الانتصاف دون القيام بممارسة إضافية لهذا الحق أو السلطة أو سبيل الانتصاف أو غيرها من الحقوق والسلطات وسبل الانتصاف. لا يُعد أي سبيل انتصاف مستحق للمشتري بموجب أي من أحكام هذا العقد حصرياً عن أي سبل انتصاف أخرى ويكون كل سبيل انتصاف تراكمي بالإضافة إلى كل سبيل انتصاف آخر.
- خ. تظل جميع أحكام هذه الشروط التي تُعد سارية صراحة أو ضمناً بعد فسخ هذا العقد كاملة الأثر والنفذ بصرف النظر عن فسخ العقد (بما في ذلك البنود 7 و8 و10 و13 ت).
- د. لا يملك أي شخص ليس طرفاً في هذا العقد أي حقوق بموجبه أو تتصل به، ما لم يُنص على خلاف ذلك صراحة.
- ذ. يُحکم ويُفسر هذا العقد وفقاً لقوانين دولة قطر ويخضع المورد إلى الاختصاص القضائي لمحاكم قطر.